ثمة أمل ضعيف لدى بعض الاسرائيليين، فانه، على حد تعبير زلمان شوفال، «نابع، بالذات، من صدمة الفشل على الصعيد الاقتصادي، والأخطاء على الصعيد السياسي؛ وما لا يقل أهمية عن ذلك، هو تغيير الأشخاص في القيادة»[٤٣]. كما ان اهتزاز صورة حزب «العمل»، الناجمة عن حالة الترهّل والتردّد والازدواجية، التي اتّسمت بها سياساته، ساهمت، بدورها، في عدم تلاشي هذا الأمل، نهائياً، وتقديم خدمة كبيرة الى الليكود، بالترافق مع التحولات الداخلية للمجتمع الاسرائيلي نحو اليمين والتطرف.

وعلى الصعيد الذاتي، اعتمد الليكود، من حيث المبدأ، نهجاً ارهابياً صرفاً في تعامله مع المحيط الداخلي، والخارجي، وأخضع سياساته الداخلية، والخارجية، لموازين العلاقات بين القوى والأحزاب الاسرائيلية المختلفة، بما ينفي قدرته على اتخاذ مواقف سياسية ثابتة في المجال الخارجي. ولعل هذا ما عبّـر عنـه وزير الخارجية الأميركية الأسبق، هنري كيسنجر، ذات مرة، حين قال: «لا توجد في اسرائيل سياسة خارجية، وانما مجرد سياسة داخلية»[٤٤]، باعتبار ان السياسة الداخلية هي التي تحدد مسار السياسة الخارجية. على ان هذه المشكلة ليست مشكلة الليكود وحده، بل مشكلة حزب «العمل»، ايضاً، ومعه معظم القوى الاسرائيلية؛ ولكن الليكود كرّس هذه السياسة، باعتبارها جزءاً من المشروع الصهيوني، الذي هو مشروع انتحاري، بالدرجة الأولى. وهكذا، نرى انه، خلافاً للارادة الدولية، ودعوات السلام، الفلسطينية والعربية، يستمر الليكود في تحدّيه للاجماع الدولي، وشرائع الامم، ورفضه للسلام على خلفية ذلك المشروع.

ولكن، على الرغم من التماسك الأيديولوجي، القائم طوال الوقت، والذي ظل سبباً هاماً في الحفاظ على وحـدة الليكود، فان أزمة عاصفة تجتاح هذا الحزب، وتشكل تهديداً جدياً لوحدته ومستقبله. وتتجلى هذه الأزمة، على أوضح ما يكون، في مظاهر الانقسام والتفكك، الناجمة عن الصراع الداخلي، بسبب الخلافات في الرأي، والنزاعات الشخصية بين اقطابه السياسيين؛ بهدف الهيمنة، والحفاظ على السلطة، وبلوغ أعلى درجاتها. ويتجسّد هذا البعد في الصراع الدائر بين محاوره المختلفة.

ولا شك في ان الصراع المحتـدم حول خطة شامير سيتوقف عليه الكثير من مستقبل الليكود، والسياسة الاسرائيلية، بشكل عام. فهذه الخطة، «التي جاءت نتيجة ضغوط وليس نتيجة رغبة»، كما كتب الصحفي الاسرائيلي ياكير تسور[٤٥]، ولّدت صراعاً داخلياً يصعب حسمه مع بقاء الليكود كتلة واحدة. واذا كان شامير رضخ لاملاءات «وزراء الاشتراطات» في اجتماع مركز الليكود، الذي عقد اوائل تموز (يوليو) ١٩٨٩، فانه لم يستطع مواجهة الضغوط المحلية، والدولية، المتزايدة. وهكذا، اضطر الى العودة، في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٩٠، مرة ثانية، الى مركز الليكود، للمطالبة بمنحه الثقة، كزعيم لليكود، وبالتالي للحكومة، مع كل ما يترتب على ذلك من استمرار في سياسته الراهنة وفق خطته المعروفة. ومع ان تلك الجلسة أثارت خلافات حادة، وأدت الى استقالة شارون من الوزارة، فانها تركت علامـة استفهـام كبـيرة حول الأغلبيـة التي يحـظى بهـا شامـير، وتركت الأبواب مفتوحة لشتى الاحتمالات، خاصة بعد تهديدات شارون بمواصلة التعبئة الداخلية لمعارضة شامير وافشال خططه.

ومن الناحية الموضوعية، فان السياسة التي انتهجها الليكود، عبر اغلاقه الأبواب أمام الخيارات كافة عدا «خطة شامير»، فاقمت حدّة الأزمة، وأثرت، الى حد بعيد، في الموقف الاسرائيلي من موضوع السلام. فالتمسك بالثوابت الصهيونية اليمينية، وخيار «الحكم الذاتي»، كما جاء في «خطة شامير»، أمر مرفوض فلسطينياً، وعربياً، على الاقل؛ كما ان الاستجابة لسلام عادل، وشامل، سوف يقوده، لا محـالة، الى احـداث انقسـامـات داخليـة، تهـدّد وجود الليكود في السلطة، وقد تؤدي الى ظهور